الرئيس خلال لقائه المتقاعدين من منتسبي الداخلية والأمن السياسي :

المتقاعدون سيحظون بكل الرعاية والاهتمام وفاء لما قدموه من خدمات

الاستفادة من المنقطعين العائدين للخدمة وتوزيعهم بحسب تخصصاتهم وخبراتهم

تقرير وزارة الداخلية: أربعة مليارات و 258 مليون ريال لتسوية أوضاع المتقاعدين والمنقطعين

المتقاعدون أدانوا محاولات التوظيف السياسي لقضيتهم وأكدوا أنهم سيظلون جنوداً أوفياء للوطن ووحدته وأمنه

عدن/ سبأ:

التقى فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية أمس في العاصمة الاقتصادية والتجارية عدن ، المتقاعدين من منتسبي وزارة الداخلية والجهاز المركزي للأمن السياسي.

وفي اللقاء وجه الرئيس قيادة الجهاز المركزي للأمن السياسي بسرعة إنجاز المعالجات الخاصة بالمتقاعدين والمنقطعين من منتسبي الجهاز خلال فترة أسبوع من تاريخه.

وأكد فخامة رئيس الجمهورية ان المتقاعدين سوف يحظون بكل الرعاية والاهتمام وفاء لما قدموه من خدمات وواجب خلال فترة عملهم سواء في صفوف القوات المسلحة والامن او اجهزة الدولة المختلفة.

كما وجه فخامته بضرورة الاستفادة من المنقطعين العائدين للخدمة وتوزيعهم بحسب تخصصاتهم وخبراتهم وبما يكفل الاستفادة منهم لخدمة الوطن ومسيرة البناء والتحديث في القوات المسلحة والامن ، مؤكدا أن الدولة حريصة على معالجة كافة الآثار الناجمة عن حرب صيف عام 1994م والعمل على كل ما من شأنه الاستفادة من طاقات الجميع لخدمة الوطن .

واستمع فخامة رئيس الجمهورية في اللقاء إلى تقرير قدمه اللواء رياض القرشي ، وكيل وزارة الداخلية للشؤون المالية والإدارية عن ما تم معالجته من قضايا المتقاعدين والمنقطعين في اطار وزارة الداخلية تنفيذا لتوجيهات فخامته الصادرة بهذا الشأن ، حيث أشاد الاخ الرئيس بالجهود التي بذلت لمعالجة أوضاع المتقاعدين والمنقطعين في وزارتي الدفاع والداخلية .

وقد استعرض تقرير وكيل وزارة الداخلية المراحل التي تمت لاستقبال وفرز قضايا المتقاعدين و معالجتها من قبل اللجان المشكلة باستقبال تلك القضايا، اعتبارا من 20 اكتوبر 2007م وحتى 14 نوفمبر 2007م.

وأوضح التقرير ان إجمالي المبالغ المدفوعة من وزارة الداخلية بلغ اربعة مليارات و 258 مليون ريال شملت تغطية معاشات الضباط بنسبة 50 %، ورفع من كان معاشه اقل من 20 ألف ريال، بالإضافة الى تسوية أوضاع 1968 ضابطا و 192 ضابطا تم ترقيتهم، وكذا اعادة 83 ضابطا من المتقاعدين الى الخدمة في الأجهزة الامنية.

وأشار التقرير إلى ان الإجمالي العام للمتقاعدين الذين تم معالجة اوضاعهم بلغ 2090 فردا منهم ألف و 998 ضابطا و 92 جنديا، أما الضباط الذين تم رفع رواتبهم بحسب توجيهات فخامة الرئيس ضمن المعالجات لقضايا المتقاعدين فقد بلغ عددهم 1968 ضابطا من رتبة العميد وحتى الملازم أول، فيما بلغ عدد المنقطعين عن الخدمة والذين تمت إعادتهم للخدمة وتوزيعهم للعمل في الأجهزة الامنية التابعة لوزارة الداخلية أربعة آلاف و 197 فردا من الضباط والصف والجنود .

وفي اللقاء الذي حضره الأخوان عبد العزيز عبد الغني رئيس مجلس الشورى وسالم صالح محمد مستشار رئيس الجمهورية رئيس لجنة معالجة الظواهر السلبية المؤثرة على الوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي ، عبر المتقاعدون والمنقطعون من منتسبي الأجهزة الامنية عن ارتياحهم وتثمينهم للمعالجات والتسويات التي تمت لأوضاعهم تنفيذا لتوجيهات فخامة الرئيس.

وأدان المتقاعدون والمنقطعون ، كل المحاولات الجارية من قبل البعض لاستغلال قضية المتقاعدين لتحقيق اهداف ومآرب خاصة بهم من اجل الإساءة للوطن وأمنه واستقراره ووحدته ، مؤكدين أنهم سيظلون الجنود الأوفياء المخلصين للوطن ووحدته وأمنه واستقراره، وعلى استعداد دائم لأداء واجباتهم العظمى وتحت مختلف الظروف.

في ختام أعمال اللقاء التشاوري لقيادات وزارة الثقافة ومكاتبها

التأكيد على رفض ونبذ ثقافة العنف والتطرف والإرهاب

الدعوة إلى الاحتكام للاستراتيجية الوطنية للثقافة والتنمية الثقافية

صنعاء / سبأ :

أكد اللقاء التشاوري لقيادات وزارة الثقافة ومكاتبها في عموم محافظات الجمهورية رفض ونبذ ثقافة العنف والتطرف والإرهاب، ودعا إلى الاحتكام للاستراتيجية الوطنية للثقافة والتنمية الثقافية كمرتكز نظري يوصل للوسطية مجسدة بثقافة الحوار والاعتدال والتآخي والمحبة والسلم الاجتماعي، واعتبارها صمام أمان لتحقيق الامن والسلم الاجتماعي .

وأقر المشاركون في ختام أعمال اللقاء التشاوري لقيادات الثقافة ومكاتبها في عموم محافظات الجمهورية الذي نظمته لمدة يومين وزارة الثقافة أن يكون اللقاء التشاوري تقليداً سنوياً منتظماً للتشاور في شتى الشؤون المتصلة بالفعل الثقافي، وتشكيل سكرتارية للمتابعة والتحضير للقاء القادم .

وأوصى المشاركون بضرورة توسيع دائرة المشاركة في اللقاء القادم ليشمل كافة المشتغلين بالقطاع الثقافي من هيئات رسمية ومؤسسات خاصة وأهلية ومنظمات مجتمع مدني، والعمل على الارتقاء بمفردات الانشطة الثقافية والانتقال بها إلى مصاف الصناعات الإبداعية واعتبار ذلك مسؤولية كل المعنيين .

وأكد اللقاء أهمية التنسيق المباشر بين وزارتي الثقافة والإدارة المحلية بهدف دعم خطط وبرامج وفعاليات ثقافة المحليات باعتبارها مفردات أساس لمنظومة الثقافة الوطنية، وكذا استكمال إنشاء البنى التحتية الضرورية والبحث عن مصادر تمويل لتلك المشاريع والنظر في الأطر التنظيمية لبيوت الثقافة والفن القائمة في امانة العاصمة وبعض المحافظات، وتخصيص درع استحقاق نشر الثقافة الوطنية يمنح سنوياً للكيانات والمؤسسات غير الرسمية ومنشآت العمل الثقافي والفني الرائدة والمتميزة في خدمة الثقافة.

وطالبت التوصيات بدعم خطط وبرامج ثقافة المرأة والطفل وربطهما بقضايا المجتمع ودعم برامج وتوجهات النهوض بالعمل المسرحي والتأسيس لصناعة السينما ،وتخصيص مساحات في وسائل الإعلام الرسمية المقروءة والمسموعة والمرئية لجوانب التوعية بأهمية المحافظة على الآثار والمعالم التاريخية والمخطوطات والصناعات الحرفية والتقليدية وكل ما يتصل بالموروث الثقافي والحضاري كمرحلة أولية لمشروع مستقبلي يهيئ لإطلاق قناة فضائية ثقافية.

وأكد المشاركون ضرورة تبني وزارة الثقافة دعما لاستحداث وافتتاح مراكز ثقافية عربية واجنبية في اليمن وبما يكفل تحقيق التواصل والتلاقح الثقافي بين الشعوب، وأهمية التقييم الدوري لعمل المكاتب وفق خطط وبرامج تضعها الوزارة ، اضافة الى تنفيذ مشروع المسح الشامل للمؤسسات الثقافية والفنية في عموم محافظات الجمهورية وتطوير العمل المعلوماتي الحديث وربط المكاتب مع الوزارة بشبكة معلوماتية تسهل مهام الوزارة، وكذا ضرورة اعادة النظر في مهام وبرامج المراكز الثقافية في عموم المحافظات واستغلال هذه المراكز بشكل أمثل من أجل ثقافة وطنية أصيلة.

وفي اختتام اللقاء أكد وزير الثقافة الدكتور محمد أبو بكر المفلحي ضرورة تكاتف جهود الجميع من اجل العمل نحو المستقبل ..وقال «سوف نكون صادقين معكم في وزارة الثقافة بأننا ربما لن نستطيع أن نلبي لكم كل طلباتكم ولكن سنبذل اقصى الجهود في سبيل رفع قدرات المكاتب الثقافية في المحافظات من خلال التواصل المباشر بين الوزارة وبين المكاتب دون اية حواجز والنظر في مشاكلكم ومعوقاتكم».

وأضاف «أنه اذا لم يكن هناك حماس ونشاط من قبل قيادات مكاتب الثقافة بالمحافظات فانه لاتستطيع أي لوائح وقرارات وتوصيات ان تفعل العمل الثقافي» ..مشيراً الى اهمية الاهتمام بقضايا تربية الطفل ،والموروث الشعبي، والحرف اليدوية والكتاب و المبدعين ..منوهاً بأن هذا الملتقى أتاح للجميع تحديد أوجه القصور والصعوبات التي تعيق العمل الثقافي في اليمن ، وناقش آليات العمل من اجل المحافظة على الوحدة الوطنية المنجز التاريخي العظيم ، وزرع المحبة والتآخي و السلام بين افراد المجتمع .

وكانت جلسة العمل التي عقدت أمس قد ناقشت ورقة عمل مقدمة من رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للسينما والمسرح حول ازمة الثقافة وصعوبات ومشاكل المسرح والسينما والإدارة الثقافية ومقترحات لمعالجات ازمة الثقافة و المسرح والسينما في اليمن.

كما تناول احمد الخوربي رئيس المكتب الفني بوزارة الثقافة في ورقة عمل له «البنى الأساسية للعمل الثقافي الواقع والطموح» ، اضافة الى مداخلة بعنوان «علاقات التعاون والتنسيق بين قطاع المصنفات والملكية الفكرية ومكاتب الثقافة بامانة العاصمة والمحافظات» قدمها مدير عام المصنفات والملكية الفكرية عبد الملك القطاع ، وقد أثريت الجلسة بالنقاشات والمداخلات من قبل المشاركين حول غياب الأنشطة الثقافية في المحافظات وإجراءات حماية الملكية الفكرية والرقابة على المصنفات في المحافظات وأمانة العاصمة .

حضر الاختتام نائب الوزير الدكتور احمد سالم القاضي، ووكيلا الوزارة لقطاعي المصنفات والمسرح والفنون هشام علي بن علي ونجيبة حداد وعدد من المسؤولين في الوزارة.

في ختام ورشة عمل برنامج دعم اللامركزية والتنمية المحلية

وزير الخدمة: اللامركزية ثقافة وطنية وقناعة شعبية

صنعاء / سبأ :

اكد وزير الخدمة المدنية و التأمينات حمود خالد الصوفي ان نظام اللامركزية اصبح ثقافة وطنية وقناعة شعبية مدعومة بإرادة سياسية، كما اصبح من اهم القواسم المشتركة بين اطراف العملية السياسية في البلاد، ولم يعد أبدا مسألة مبادرات واجتهادات قابلة للمناقشة.

وقال الصوفي لدى افتتاحه ورشة العمل الوطنية الخاصة بعرض ومناقشة نتائج تقييم برنامج دعم اللامركزية والتنمية المحلية الممول من دول ومنظمات مانحة " اننا لانسعى من خلال اللامركزية المالية والادارية الى تحسين صورة الممارسات الحكومية بقدر ما نتبنى منهجا له مرجعيته التشريعية القائمة على الدستور والقانون، والمرتكزة على ارادة سياسية نابعة من البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية ،الذي مثل ارادة شعبية من خلال التصويت عليه ويترجم حاليا من خلال الاجراءات الحكومية التي تحول ذلك البرنامج الى دليل عمل وبرنامج تنفيذي في اتجاه تعزيز اللامركزية المالية والادارية" .

واضاف في ورشة العمل التي نظمتها وزارة الادارة المحلية بالتعاون مع الشركاء المانحين أمس بصنعاء " لقد ادركت اليمن منذ وقت مبكر ان حماية الثورة والوحدة والنظام الجمهوري لا يمكن ان تتحقق الا من خلال الممارسة الديمقراطية وتوسيع المشاركة الشعبية والصلاحيات للمحليات واشراك منظمات المجتمع المدني، الى جانب اتاحة المجال امام المرأة للمشاركة في كافة انشطة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية" .

واكد وزير الخدمة المدنية أن اهم ما تتميز به التجربة اليمنية في مجال اللامركزية هو مراجعتها وتطويرها من وقت إلى آخر كما هو الحال في التوجهات لمراجعة وتعديل قانون السلطة المحلية.. مشيرا إلى ان نتائج هذه الورشة ستكون من اهم المؤشرات والدلائل التي سيتم الاسترشاد بها في عملية تطوير وتعديل قانون السلطة المحلية.... لافتا إلى ان عملية المراجعة من وقت الى آخر توفر لهذه التجربة كثيرا من فرص النجاح والتطور والنمو.

وتطرق الصوفي في كلمته الى تطور تجربة اللامركزية والدعم السياسي لهذه التجربة والانتقال من السلطة المحلية الى الحكم المحلي، ومن ذلك الدعم مبادرة فخامة رئيس الجمهورية سواء بدعوته الى اجراء انتخابات لرؤساء الوحدات الادارية والمحافظين او اجراء تعديلات دستورية تنقل مزيدا من الصلاحيات المفتوحة الى وحدات السلطة المحلية.

مشيرا الى ان الاعجاب والتقدير اللذَين حظيت بها تجربة المحليات في اليمن من قبل المجتمع الدولي وهو ما دفع الكثير من المنظمات المانحة والدول الصديقة لتقديم دعمها لتجذير وتطوير وتعزيز هذه التجربة ومنها مشروع دعم اللامركزية والتنمية المحلية الذي يمول من عدد من المنظمات والدول المانحة والصديقة.

من جانبها اشادت الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي بصنعاء السيدة فيلافيا بانسيري بما حققته التجربة اليمنة في مجال تطبيق نظام السلطة المحلية من تطور ونجاح.. وقالت" اليمن هي الدولة الوحيدة التي تتمتع باللامركزية على مستوى المنطقة" .. مؤكدة استمرار برنامج الامم المتحدة الانمائي تقديم الدعم المادي والفني لهذه التجربة من اجل تطويرها وتعزيزها.

وكان المشاركون في الورشة قد ناقشوا نتائج تقييم برنامج دعم اللامركزية والتنمية المحلية في خمس مديريات موزعة على ثلاث محافظات من اصل 28 مديرية منطوية في ثمان محافظات من محافظات الجمهورية يعمل فيها مشروع دعم اللامركزية والتنمية المحلية التابع لوزارة الادارة المحلية كخطوة اولية للانتقال الى مختلف مديريات الجمهورية البالغة 333 مديرية.

حيث شملت عملية التقييم التي قام بها فريق من وزارة الادارة المحلية والمانحين 18 مشروعا في مديريات سيئون وشبام بمحافظة حضرموت، ومقبنة وحيفان في محافظة تعز، ومديرية زنجبار بمحافظة ابين، نفذت منذ بداية عمل المشروع في 2003م حتى العام الجاري 2007م، من حيث البناء المؤسسي وبناء القدرات واللامركزية المالية والادارية في الادارة الى جانب دور البرنامج في التخفيف من الفقر في تلك المديريات واسهاماته في التنمية المحلية وتطوير عملية تقديم الخدمات للمواطنين.

هذا وقد اثريت النتائج التقييمية بالعديد من الآراء والملاحظات من قبل المشاركين في الورشة والبالغين اكثر من 60 مشاركا ومشاركة يمثلون مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة والدول والمنظمات المانحة والداعمة للبرنامج واعضاء السلطة المحلية في المديريات المستهدفة، هدفت في مجملها الى تطوير التجربة وتجاوز الصعوبات التي واجهها المشروع خلال فترة عمله السابقة.

حضر افتتاح الورشة وكيلا وزارة الادارة المحلية عمر سالم العكبري وعبدالوهاب القراضي، ووكيل وزارة الخدمة المدنية والتأمينات نبيل شمسان ووكيل وزارة الزراعة والري المهندس عبدالملك العرشي.